

دليل استرشادي للمصورين/ات الصحفيين/ات في **تغطية الجنازات**

إرشادات مهنية لضمان تغطية
إنسانية تحترم الخصوصية والكرامة



إصدار 2024

دليل استرشادي للمصورين/ات المُكلفين/ات بتغطية الجنازات إرشادات وتوصيات لتعزيز أخلاقيات التصوير الصحفي

إنتاج:

مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام

إعداد:

عمرو نبيل

باحث دكتوراة بمجال التصوير ومؤسس شعبة المصورين بنقابة

الصحفيين

تصحيح لغوي ومراجعة:

مارسيل نظمي

إخراج فني:

سمر صبري

ألاء الديب

تمهيد:

”أقسم بالله العظيم أن أصون مصلحة الوطن وأؤدي رسالتي بالشرف والأمانة والنزاهة
وأن
أحافظ على سر المهنة وأن أحترم آدابها وأراعي تقاليدها“

ربما ردد جميع الصحفيين/ات هذا القسم يوماً ما ومعه استشعروا جلال هيئته ووقار كلماته، وما هم مقبلون/
ات عليه من مسؤولية والتزام بالنزاهة وأخلاقيات العمل الصحفي، معلنين/ات انتمائهم/ن لنقابة الصحفيين
المصرية الأقدم والأعرق في المنطقة العربية، والتي تأسست عام 1941م.

إلا أنه في الآونة الأخيرة، ووسط هذا التطور المذهل في تكنولوجيا الصحافة والتصوير وتعدد وسائط العمل
والسبق الصحفي، قد لا يلتزم البعض بأخلاقيات Trend (الصحفي والإعلامي، وفي خضم ملاحقة (الترند
المهنة وآدابها في تغطية الأحداث والمناسبات العامة، ولا سيما تصوير الجنازات، تحقيقاً لمكاسب قد تكون
مشروعة أحياناً وغير مشروعة أحياناً أخرى.

وربما طفت الأزمات المتلاحقة على السطح بسبب قيام البعض ممن لا ينتسبون لمهنة الصحافة كصناع/ات
المحتوى، عبر الصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي، بتصوير وانتهاك خصوصية ذوي/ذوات المتوفى/ة،
وكذلك انتشار ما يُعرف باسم ”صحافة المواطن“.

وقد بات الالتزام بأخلاقيات المهنة أثناء تغطية جنازات المشاهير والشخصيات العامة وذويهم/ن، يمثل
تحدياً مهماً يواجه العاملين/ات في مهنة الصحافة كونه يثير الخلافات من أن لآخر بين المؤسسات الصحفية
والعاملين/ات فيها من جهة، وبين أقارب المتوفى/ة من المشاهير من جهة أخرى.

ولا يزال الجدل مثاراً حول أحقية المصورين/ات في تغطية الجنازات والمناسبات العامة، والحدود
المكانية والأخلاقية لهذه التغطية من وجهة نظر كل جهة.

لذلك تحتاج تلك الأخلاقيات إلى مزيد من البحث والدراسة، والتأكيد على ضرورة الالتزام بها، وبناء الوعي
الجمعي الذي يؤمن بأهميتها، ويسعى لتطبيقها في الممارسة العملية لتصوير الجنازات والمناسبات العامة.

من هنا جاءت ضرورة وأهمية هذا الدليل الذي يقدمه ”المرصد المصري للصحافة والإعلام“ لعله يحرك
المياه الراكدة، ويوجه الجميع إلى ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية والنزاهة أثناء تصوير كافة الموضوعات
الصحفية، ولا سيما الجنازات والمناسبات العامة.

يشمل الدليل ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول، لمحة تاريخية عن تصوير الجنازات، وأهمية الالتزام بأخلاقيات المهنة، والمبادئ الأساسية لتغطية الجنازات، مع التركيز على قيمتي احترام الخصوصية والمصداقية، لتوعية المصورين/ات الصحفيين/ات بالقواعد الأساسية التي يجب اتباعها لضمان تقديم صور صحفية توثق الحدث بدقة ونزاهة.

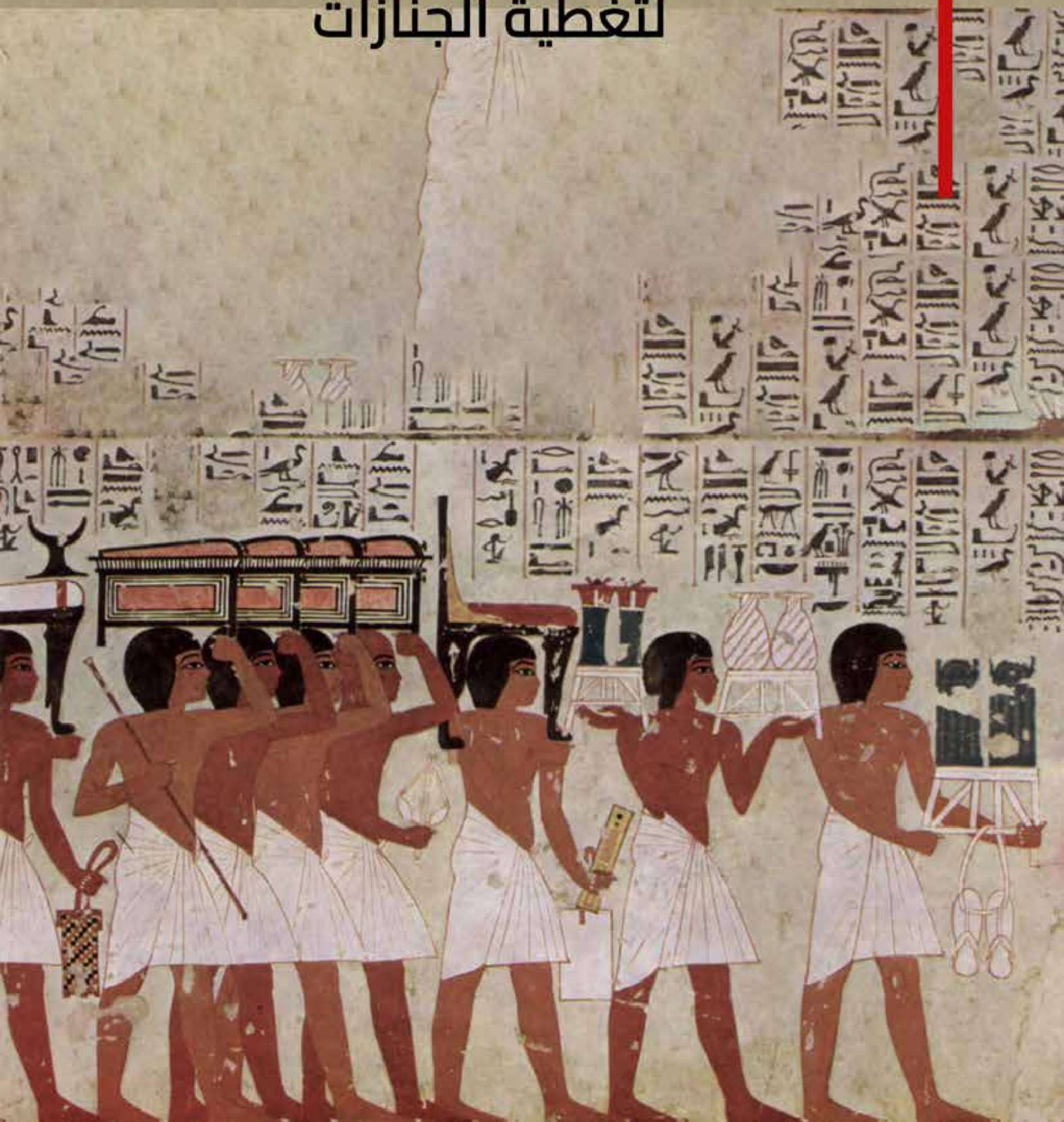
كما يتضمن المحور الثاني من الدليل، أهم القوانين والتشريعات الصادرة من الجهات الدولية والوطنية المعنية بهذا المجال، بالإضافة إلى آراء خبراء ومصورين لهم باع طويل في تغطية الجنازات والمناسبات العامة، بتقديم بعض النصائح والإرشادات التي تساهم في رفع مستوى الوعي، وتبني ممارسات أخلاقية نزيهة في تصوير الجنازات، وفهم شامل للتحديات والاحتياجات المختلفة، ومن ثم تعزيز المعايير الأخلاقية التي تجعل هذا النوع من العمل الصحفي يتم بنزاهة، وشكل لائق بهيبة الحدث.

ويستعرض المحور الثالث، نماذج وأمثلة من الصحافة المحلية والعربية والعالمية لتغطية جنازات لمشاهير كانت فيها الصورة ناقلة للحدث بدقة، وصاحبة الفضل في أرشفة التاريخ الإنساني والثقافي لهذه الشخصيات، وخاصة أنه نوع من أنواع التوثيق للصفحة الأخيرة من حياة الشخصية العامة، فلولا الصحافة والإعلام، لما تمكن مبدعون/ات من صناعة أفلام وثائقية ومسلسلات درامية عن حياة الشخصيات المؤثرة في التاريخ.

وأخيراً.. يقدم الدليل توصيات لتعزيز أخلاقيات المهنة في تصوير الجنازات والمناسبات العامة، من أجل الحفاظ على مهنة عريقة طالما كانت صاحبة الفضل في توثيق التاريخ الإنساني والسياسي للدول والأفراد.

المحور الأول :

تاريخ تصوير الجنازات، وأهمية الالتزام
بأخلاقيات المهنة، والمبادئ الأساسية
لتغطية الجنازات



لمحة تاريخية

يعود تاريخ تصوير الجنازات إلى العصور القديمة، حيث كان الفنانون القدماء يجسدون مراسم الجنازات في النقوش والرسوم الجدارية في المعابد والمقابر الفرعونية وعلى أوراق البردي، وذلك تخليدًا لذكرى المتوفى/ة ولأسباب ومعتقدات دينية، ويوضح شكل (1) رسم جداري لجنازة الملكة نفرتاري فبراير ٢٥٥ ق.م.



شكل (1) يوضح رسم جداري لجنازة الملكة نفرتاري فبراير ٢٥٥ ق.م

كذلك اهتمت الثقافة الغربية بتوثيق مراسم الجنازات عبر التقنيات الفنية المختلفة، ويشير شكل (2) إلى عمل فني بطباعة حفر على الزنك لمشهد جنازي في أيرلندا عام ١٨٠٠ م.

مع مرور الوقت وتطور التكنولوجيا، انتقلت التقنيات التصويرية إلى مستويات جديدة من التقدم، حيث استخدم التصوير الفوتوغرافي لأول مرة في القرن التاسع عشر، ويوضح شكل (٣) صورة فوتوغرافية لجنازة الرئيس الأمريكي السادس عشر ابراهام لينكولن Abraham Lincoln، حيث أصبحت عملية توثيق المناسبات الجنازية أكثر دقة وواقعية، وبمرور الوقت وتعدد الثقافات والتقاليد، توسعت استخدامات تصوير الجنازات لتشمل أبعادًا إضافية هائلة، فبالإضافة إلى توثيق المراسم الجنازية، ساهم تصوير الجنازات في تسليط الضوء على الجوانب الاجتماعية والثقافية والتاريخية المتعلقة بتلك المناسبات حول العالم، ليُعد الآن واحدًا من أهم وسائل التواصل الاجتماعي والتوثيق التاريخي، حيث يمكن للصور أن تحكي قصة الجنازة، وتنقل رمزيها وتفصيلها بشكل دقيق ومؤثر. (زين الدين أحمد، 2024 كما في شكل (٤) الذي يوضح مراسم جنازة الزعيم الراحل سعد زغلول ١٩٢٧ م.



شكل (٢) لوحة من فن الجر افيك حفر على زنك توضح مشهد لجنائزة بايرلندا قبل اختراع الكاميرا ١٨٠٠ م.



شكل (٣) صورة فوتوغرافية لجنائزة الرئيس الأمريكي السادس عشر
ابراهيم لينكولن Abraham Lincoln

أهمية الالتزام بأخلاقيات المهنة في تصوير الجنازات والمناسبات العامة:



شكل (٤) يوضح مراسم جنازة الزعيم الراحل سعد زغلول ١٩٢٧ م.

يشهد عالم التصوير الصحفي يوماً بعد يوم تحولات هائلة وتطورات تكنولوجية متسارعة، مما يتطلب ضرورة التكيف مع هذه التقنيات الحديثة والمتغيرات المتلاحقة لوسائل الاتصال، وفي هذا السياق، يتزايد الضغط على المصورين/ات الصحفيين/ات لتقديم الأخبار والصور بأعلى جودة ممكنة، مع الاحتفاظ بضبط النفس وتقديم رؤية حيادية وموضوعية للأحداث -دون التنازل عن المبادئ الأخلاقية والمهنية- بغض النظر عن الظروف الصعبة والمواقف العصيبة التي يعملون فيها.

فالمهنية والأخلاق ركيزتان أساسيتان في عالم التصوير الصحفي، وعلى المصورين/ات الصحفيين/ات العمل بشكل دقيق ومهني لتقديم الصور والأخبار بأعلى معايير النزاهة.

والمصور/ة الصحفي/ة هو/هي حامل/ة رسالة تتفاعل معها الجماهير وتتأثر بها، وتُحفر في وجدانها وتاريخ الوطن.. لذا لا يليق بالرسول أن يتخذ وسائل غير أخلاقية لإيصال رسالته.

كما يتعين على المصورين/ات الصحفيين/ات أن يكونوا ملتزمين/ات بالضوابط والقوانين المحلية والدولية، وتقديم الصورة الحقيقية والموثوقة للأحداث دون أي تلاعب أو تغيير غير مبرر.

بالإضافة إلى ذلك، عليهم/ن التعامل بحساسية وحذر، وتجنب التقاط الصور المسيئة للشخصيات المشهورة بهدف نيل مصلحة سياسية أو اقتصادية، كما يجب أن يكونوا مستعدين/ات للتحرك بسرعة والتكيف مع التغيرات المفاجئة في الوضع الصحفي، وأن يستخدموا مهاراتهم/ن الفنية والتقنية لتوثيق الأحداث بشكل يلقي القبول والتقدير من الجمهور، مع حماية على خصوصيتهم/ن.

“**هناك العديد من الأسئلة المعقدة التي تطرح نفسها فيما يتعلق بأخلاقيات تصوير الجنازات، مثل ما أهمية التوعية بأخلاقيات تصوير الجنازات؟ وكيف يمكن ذلك؟ وما هي التحديات الأخلاقية والمهنية في تصوير الجنازات وكيفية التغلب عليها؟**”

ومن جهة أخرى، يؤثر تصوير الجنازات بشكل مباشر على المشاهدين/ات وقد يثير مشاعر الحزن والألم، من هنا يتطلب الأمر الالتزام بقواعد وأخلاقيات محددة لتجاوز تلك الصعوبات. والالتزام بأخلاقيات المهنة في تصوير الجنازات مثل الحفاظ على كرامة المتوفي/ة وأهله/ا، واحترام مشاعرهم/ن ومعتقداتهم/ن الدينية، وتجنب الاستغلال الشخصي والتجاري للصور، ما يعزز الثقة في وسائل الإعلام ويعطي الجمهور القدرة على الاعتماد عليها، وبناءً عليه، فإن أهمية احترام الأخلاقيات في المهنة تكاد لا تقدر بثمن (Bossio, 2023)

في النهاية، يجب على المصورين/ات الصحفيين/ات أن يفهموا أنهم/ن أكثر من ناقلين/ات للأخبار والصور، وإنما هم/ن أيضاً دعامة أخلاقية في المجتمع يتعين عليهم/ن أن يتعاملوا مع المسؤولية المهنية والأخلاقية كما يجب، وأن يساهموا في نشر الحقيقة وتوفير الوعي العام من خلال عملهم/ن الجاد والملتزم، بحيث يكونوا دائماً على استعداد للتعلم والتطوير، وأن يتبعوا أحدث التقنيات والمعايير في مجال التصوير الصحفي. (ليلي عبد المجيد، ٢٠٢١).

المبادئ الأساسية لأخلاقيات التصوير الصحفي في الجنازات والمناسبات العامة:

1 - احترام خصوصية الأفراد وكرامتهم/ن

يعد احترام خصوصية الأفراد وكرامتهم/ن أحد أهم الأسس الأخلاقية لتصوير الجنازات، حيث ينبغي على المصورين/ات تجنب إظهار الأفراد بشكل مهين أو غير لائق خلال عملية التصوير، ولا بد من احترام الأنساق الثقافية، والدينية والاجتماعية للموتى وأسرهم/ن.

كما يجب أن يلتزم المصورون/ات بعدم نشر الصور بطريقة لا تليق بأفراد العائلة المنكوبة، والابتعاد عن التشهير أو الاستفزاز في التقاط الصور.

أيضاً على المصورين/ات اختيار الحالات الملائمة والمناسبة، وتجنب الصور التي تشكل تهديداً للهوية والكرامة الشخصية للمتوفى/ة وأقربائه/ا، والتأكد من توافر الموافقة المسبقة من قبل الأسرة على التصوير في هذه الظروف الحساسة، واحترام إرادة العائلة في حال رفضهم/ن التصوير.

مرحلة أخرى تتعلق بنشر الصور، إذ يتعين على المصورين/ات الحذر في اختيار الصور المناسبة، والامتناع عن نشر الصور التي قد توهي بإهانة للعائلة أو إحراجها، وفي حالة استخدام الصور في إحدى وسائل الإعلام، يجب أن تلتزم تلك المنشورات بالمعايير الأخلاقية، وحقوق الأفراد المتوفيين/ات وذوهم/ن.

هنا.. يتمثل التحدي الأخلاقي الحقيقي في التوازن بين حق الجمهور في الحصول على المعلومات، وضرورة احترام الخصوصية والكرامة، ليصبح احترام خصوصية وكرامة أفراد العائلة المنكوبة في مقدمة الأولويات عند تصوير الجنازات؛ كما يجب على المصورين/ات أن يكونوا حساسين/ات ومنصتين/ات لمشاعر الأسر، ويمتنعوا عن السلوك غير اللائق، يتفهموا الألم الذي يمر به الأهل ويعكفوا على تقديم الدعم والعناية اللازمة، التواصل الجيد والاحترافية هما المفتاح لتحقيق هدف تصوير الجنازات بشكل أخلاقي ومحترف (Dr Remigius , 2022).

يُعد الحفاظ على خصوصية الأفراد من القضايا الأخلاقية الأكثر أهمية في مجال التصوير الصحفي، فعندما يتعامل-تتعامل الصحفي/ة مع المواقف والأشخاص، يجب أن يكون-تكون لديه/ا الوعي الكافي بأن تصويره/ا يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الحياة الشخصية للأفراد، لذا يتوجب على الصحفيين/ات أن يكونوا متسقين/ات ومحترمين/ات لحقوق الأفراد وحرمتهم/ن.

وينبغي على الصحفي/ة أن يكون-تكون حذرًا/ة ويراعي-تراعي مصلحة الأفراد وسمعتهم/ن، بالإضافة إلى ذلك على الصحفي/ة أن تفادي التلاعب في الصور أو تعديلها بأي طريقة تؤثر على صورة الأفراد بطريقة غير عادلة، ذلك من باب المسؤولية تجاه الصور التي يلتقطها لضمان عدم إساءة استخدام الصور.

عمومًا، ينبغي على الصحفي/ة التركيز في عمله/ا على توثيق الأحداث ونقل الحقائق بشكل شفاف وعادل، مع احترام واستدامة حقوق الأفراد. (ليلى عبد المجيد، ٢٠٢١).

للتصوير أيضًا جانب قانوني يوضحه طارق عبد العال، المحامي بالنقض والباحث القانوني بمؤسسة المرصد المصري¹ للصحافة والإعلام، يقول: "الحق في الخصوصية يعد من الحقوق التي يحميها الدستور المصري، والتي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فيكفي في هذا المقام أن ندلل على ذلك بما ورد بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"².

ويوضح أن هذه النصوص وغيرها، وكذلك العديد من النصوص القانونية تؤكد على حق المواطنين/ات في الخصوصية، واحترام حياتهم الخاصة، فعلى الرغم من التحفظات الحقوقية والدستورية على قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، إلا أنه قد ورد به ما يدعم حماية الحق في الخصوصية، كما جاء قانون حماية البيانات الشخصية، في منتصف عام 2020، والذي تضمن عدد من القواعد التي توفر حماية البيانات المُعالجة إلكترونيًا بشكل كلي أو جزئي، وهو ما يدعم من الزاوية النصية حماية الحق في الخصوصية.

1-تنص المادة 57 من الدستور المصري الأخير على أنه: للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك

2-فقد جاء نص المادة 17/1 على أنه: لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته

2- المصداقية والثقة

تعتبر المصداقية والثقة أحد أهم المبادئ الأخلاقية في تصوير الجنازات، حيث يجب أن تكون الصور المنشورة موثقة ودقيقة، وتعكس حقيقة الحدث بشكل صادق، وتساهم المصداقية في بناء الثقة بين المصور/ة الصحفي/ة والجمهور، وتعزز الشفافية والأمانة في نقل الأحداث.

المصداقية ليست مجرد مسألة فنية في عملية التصوير الصحفي، بل هي أيضًا مسألة أخلاقية. لذا يجب أن يكون لدى الصحفيين/ات الوعي الأخلاقي اللازم الذي يدفعهم/ن للالتزام بالحقيقة والنزاهة في عملهم/ن أثناء تصوير الجنازات والمناسبات العامة، ويجب أن يكونوا حريصين/ات على عدم التلاعب بالصور أو إجراء أي تغييرات تشويهية فيها؛ فإن التصوير الصحفي ليس مجرد إرسال صورة، بل هو أيضًا عملية اختيار وتحرير.

عندما يتولى/تتولى الصحفي/ة مسؤولية تصوير الجنازة، فإن ذلك يعني اختيار اللحظة المناسبة، والزاوية المثلى، والتركيز الصحيح للصورة، ومن ثم، اختيار الصور التي ستُنشر، ومن قبل تحريرها بطريقة مهنية.

هذا يتطلب مهارات فنية واختيارات موضوعية تعزز المصداقية، وتعكس قدسية الحدث بشكل صادق، لذلك، يجب على جميع الصحفيين/ات التفكير في المصداقية كجزء أساسي من ممارستهم/ن المهنية. ويجب أن يمتلكوا القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من صحة الصور التي يقومون بتصويرها.

“

إن الالتزام بالمصداقية في التصوير الصحفي يعزز الفضيلة المهنية، ويسهم في بناء علاقة قوية ومستدامة مع الجمهور

”

ويمثل التلاعب بالصور وتعديلها تحديًا أخلاقيًا كبيرًا في مجال التصوير الصحفي، حيث يمكن لهذا الأمر أن يؤدي إلى فقدان المصداقية والثقة في الصورة المعروضة.

لذا يتعين على المصورين/ات الصحفيين/ات الالتزام بإخلاص وصدق تام فيما يخص توثيق الأحداث ونقل الواقع كما هو، بدون أي تدخل يؤثر تأثيرًا سلبيًا على حقيقة المشهد المعروض، معتنين/ات بأدق التفاصيل، ومراعاة التوازن بين الجمالية والواقعية في التصوير.

بهذه الطريقة، يمكن للمصورين/ات الصحفيين/ات أن يقدموا صورًا احترافية تمامًا، تحمل القيم الأخلاقية والمعنى الحقيقي للحدث المصور بدقة وهدوء.

وعليه، يعد الامتناع عن تغيير المشاهد الأصلية بأي طريقة محرّفة أو مشوهة أمرًا ضروريًا لضمان المصداقية الكاملة للصورة.

وينبغي على المصورين/ات أن يتجنبوا أيضًا إجراء تعديلات غير صحيحة ومضحكة أو مهينة تؤثر على صورة الشخص أو المشهد المعروض، من المهم أن يتمتع المصورون/ات بالأخلاق العالية والتوازن في اختيار الأحداث التي يقومون بتوثيقها ونشرها، وبهذه الطريقة ستكون الصحافة قادرة على الحفاظ على مصداقيتها وثقتها بين الجمهور والقراء/القارئات، وستصبح الصور قوة حقيقية تشارك في نقل الحقائق وإلهام العالم. (Silva & Eldridge II, 2020)

وفي إطار تأكيد **مبدأ المصداقية والثقة للصورة الفوتوغرافية**، تحظر وكالة رويترز للأنباء التلاعب في الصور بما يغير من مصداقيتها على النحو التالي:

● **إضافة أو إزالة أي عناصر.**

● **استخدام أدوات الاستنساخ أو التصحيح إلا من أجل إزالة عيوب صغيرة.**

● **استخدام بخاخ أو فرشاة الرسم.**

● **التحديد والقص إلا لجزءٍ من الصورة.**

● **التفتيح أو التعتيم المفرط.**

● **تعديل الألوان بشكلٍ مبالغٍ فيه.**

● **استخدام أدوات التعديل الأتوماتيكية على الفوتوشوب.**

● **التغشية.**

● **استخدام الممحاة.**

● **الحجب السريع Quick masks لأجزاء مختارة، مثل عمق المجال.**

● استخدام الضوابط التلقائية للكاميرا، وأساليب إضافة المؤثرات ولو بشكل تقني.

وهنا يشير "طارق عبد العال" إلى الناحية القانونية في تصوير الجنازات، حيث تستوجب بشكل عام الابتعاد عما يمثل أي نوع من أنواع الانتهاك للخصوصية الشخصية للحاضرين/ات، كما يجب الابتعاد عن تصوير المتوفى/ة، لعدم انتهاك حرمة الموتى، أو ما يمثل جريمة وفق نص المادة 160 من قانون العقوبات¹.

1-تنص المادة 160 على أنه:

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين:
أولاً - كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد.

ثانياً - كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مباني مُعدة لإقامة شعائر دين أو رموزاً أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس.
ثالثاً - كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها.

المحور الثاني :

التشريعات والأنظمة المتعلقة
بتصوير الجنازات



يُعتبر تصوير الجنازات موضوعًا حساسًا جدًا يخضع لتشريعات وأنظمة محددة في معظم الدول، تختلف القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بتصوير الجنازات من بلد لآخر، وتتنوع بشكل كبير فيما يتعلق بحقوق الأفراد والتشريعات المتعلقة بحقوق الصورة والخصوصية.

في العديد من البلدان، يتوجب الحصول على موافقة مكتوبة ومفصلة قبل تصوير الجنازات، كما تشترط القوانين الدولية الالتزام الكامل بالعادات والتقاليد المتعلقة بتشييع الجنازات. وبالتالي، ينبغي على المصورين/ات والصحفيين/ات الالتزام بمتطلبات كل بلد تجاه تصوير الجنازات والالتزام بقوانين الخصوصية والتشريعات المتعلقة بحقوق الصورة. إضافة إلى ذلك، توجد بعض الممارسات الأساسية الواجب اتباعها أثناء تصوير الجنازات، مثل احترام خصوصية العائلات المفجوعة، وضمان عدم الحديث بطريقة غير لائقة أو المساس بكرامة المتوفي/ة وأفراد الأسرة.

إن تصوير الجنازات هو أمر حساس جدًا يتطلب تعاملًا مهذبًا واحترامًا تامًا لمشاعر الآخرين/ات وللعمل الذي ينقل معاناة وفاة الأشخاص، من هنا يجب أن يكون المصورون/ات حساسين/ات للغاية ومتفهمين/ات تجاه الظروف العاطفية القاسية التي يمرون بها المشتتون والمفجوعون/ات في مثل هذه الأوقات الصعبة (Jenni Mäenpää, 2022)

1- التشريعات والاتفاقيات الدولية

تُنظم القوانين الوطنية والدولية تصوير الجنازات وفقًا لمعايير وضوابط محددة بهدف حماية حقوق الأفراد وعائلات المتوفين/ات، وتبين القوانين الدولية المتعلقة بتصوير الجنازات قواعد وإجراءات محددة يجب اتباعها من قبل المصورين/ات ووسائل الإعلام، وتتضمن ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من عائلة المتوفي/ة واحترام التقاليد والعادات المحلية ذات الصلة بالجنازة.

علاوة على ذلك، تحدد القوانين الوطنية المعمول بها في كل بلد قواعد وإجراءات محددة تتعلق بتصوير الجنازات وتحدد العقوبات المترتبة على أي تجاوز لهذه القواعد. بشكل عام، يجب اتخاذ تدابير وقائية لضمان احترام خصوصية المتوفي/ة وأسرته/ا خلال عملية التصوير.

ووفق الباحث القانوني طارق عبد العال، فقد أقرت الاتفاقيات الدولية الحقوقية مبدأ الحق في الخصوصية، واعتبرته من القيم القانونية التي يجب المحافظة عليها واحترامها، وذلك بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبحسب ما جاء بنص المادة الثانية عشر منه، كما أتبع ذلك العديد من الاتفاقيات الحقوقية الملزمة، بينما أقر ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة السابعة عشر منه، كونه اتفاقية ملزمة للدول التي صادقت عليه.^{2,4} هذا بخلاف العديد من الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، ومن بين تلك الاتفاقيات الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والذي أقر مبدأ الحق في الخصوصية³.

1- وقعت مصر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بتاريخ 4 / 8 / 1967 ، وصادقت عليه بتاريخ 14 / 1 / 1982

2- وقعت مصر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بتاريخ 4 / 8 / 1967 ، وصادقت عليه بتاريخ 14 / 1 / 1982

3- تنص المادة 4 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أنه:

لا يجوز انتهاك حرمة الإنسان. ومن حقه احترام حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية. ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تعسفا

ويشرح "عبد العال" أن كل هذا يؤكد مدى الحرص الذي أبداه المشرع الحقوقي للحق في الخصوصية، "بحيث بات ذلك الحق من الأسس الحقوقية المتفق عليها والتي لا يجوز تجاوزها أو الحيد عنها، وهو الأمر الذي يجب أن يكون نصب الأعين حال تصوير الجنازات".

كما تأتي الوسائل الإعلامية بدور حيوي في هذه العملية حيث يجب عليها الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية أثناء تغطية المناسبات العامة والجناز، ويجب أيضًا أن يتم منع استغلال الصور في أي طريقة غير ملائمة أو تشويه سمعة المتوفى/ة أو عائلته/ا، بحيث يتم التصوير في تلك الأحوال بطريقة احترافية، ومع احترام الجوانب الحساسة للوفاة وحالة الحزن.

وفي حالة انتهاك القانون أو الإرشادات، يمكن أن تترتب على المصورين/ات ووسائل الإعلام عواقب قانونية ويكون لهم مسؤولية قانونية. (Hoy, 2021)

جمعية المصورين الصحفيين الوطنية (NPPA) بالولايات المتحدة الأمريكية

National press Photographers Association

منذ عام 1949، كانت جمعية المصورين الصحفيين الأمريكية تمثل الصوت الرائد في الدفاع عن عملهم من أعلى درجات النزاهة في سرد القصص Code of Ethics الصحفيين/ات، وتمثل وثيقة الكود الأخلاقي البصرية.

يؤكدون من خلاله على الالتزام بالمعايير الأخلاقية في الصحافة البصرية، والمصداقية المهنية والدقة، والنزاهة بقوة على تعزيز حرية الصحافة بجميع أشكالها في تغطية الأحداث NPPA في العلاقة مع الجمهور، كما تعمل المهمة، وتحمل مسؤولية توثيق أحداث المجتمع، وحفظ تاريخها من خلال التصوير الفوتوغرافي الوثائقي والشخصي والتوضيحي في إطار ميثاق الكود الأخلاقي لمهنة التصوير الصحفي الذي أصدرته.

2 - التشريعات والقوانين في جمهورية مصر العربية

في الوقت الذي تنص المادة 57 في الدستور المصري المعدل 2019 على أن "للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس" فإن المادة 65 من الدستور ذاته تنص على أن "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه قولاً أو كتابة أو تصويراً أو غير ذلك من وسائل النشر".

وفق "عبد العال"، الأمر يتجاوز النصوص القانونية، إذ تطرقت المحكمة الدستورية العليا إلى مفهوم الخصوصية، وأكدت مدى الحرص عليه، وذلك بقولها: "ثمة مناطق من الحياة الخاصة لكل فرد تمثل أغواراً لا يجوز النفاذ إليها، وينبغي دومًا - ولاعتبار مشروع - ألا يقتحمها أحد ضماناً لسريتها، وصوناً لحرمتها، ودفعاً لمحاولة التلصص عليها، أو اختلاس بعض جوانبها، وبوجه خاص من خلال الوسائل العلمية الحديثة التي بلغ تطورها حدًا مذهلاً، وكان لتنامي قدراتها على الاختراق أثرًا بعيدًا على الناس جميعهم حتى في أدق شؤونهم، وما يتصل بملامح حياتهم، بل وبياناتهم الشخصية التي غدا الاطلاع عليها وتجميعها نهبًا لأعينها ولآذانها.. وكثيرًا ما لحق النفاذ إليها الحرج أو الضرر بأصحابها".

وهذه المناطق من خواص الحياة ودخائلها، تصون مصلحتين قد تبدوان منفصلتين، إلا أنهما متكاملتان، ذلك أنهما تتعلقان بوجه عام بنطاق المسائل الشخصية التي ينبغي كتمانها، وكذلك نطاق استقلال كل فرد ببعض قراراته الهامة التي تكون -بالنظر إلى خصائصها وآثارها- أكثر اتصالاً بمصيره وتأثيراً في أوضاع الحياة التي اختار أنماطها، وتبلور هذه المناطق جميعها التي يلوذ الفرد بها، مطمئنًا لحرمتها ليهجع إليها بعيدًا عن أشكال الرقابة وأدواتها - الحق في أن تكون للحياة الخاصة تخومها بما يرمى الروابط الحميمة في نطاقها.

ولئن كانت بعض الوثائق الدستورية لا تقرر هذا الحق بنص صريح فيها، إلا أن البعض يعتبره من أشمل الحقوق وأوسعها، وهو كذلك أعمقها اتصالاً بالقيم التي تدعو إليها الأمم المتحدة¹.

“

يجب تحقيق التوازن بين حق التصوير في الجنازات كنوع من أنواع التعبير والتوثيق للأحداث، وبين عدم انتهاك حرمة وخصوصية الآخرين

”

1- جلسة 18 / 3 / 1995 قضية رقم 23 لسنة 16 قضائية المحكمة الدستورية العليا "دستورية"

طالما كان مجلس نقابة الصحفيين واعياً بمعطيات العصر، وحق المصورين/ات الصحفيين/ات في التصوير من جهة، ومن أخرى حق المواطنين/ات الحفاظ على وحماية حرمتهم/ن الشخصية، من هنا وضع قواعد لممارسة المهنة كجزء من صميم اختصاصها، رافضاً وجود أي انتهاكات من قبل البعض للحياة الخاصة "حرمة الموت لا ينبغي أن تكون تكأة لتوسيع نطاق التضييق والمنع".

وتشدد النقابة على أنها لم تقصر مطلقاً في مواجهة أي انتهاك من قبل أي من أعضائها من تم إبلاغها به، كما حرصت على وضع ضوابط تنظيمية لتصوير الجنازات والعزاءات الخاصة بالمشاهير من خلال شعبة المصورين الصحفيين.

ويوضح المصور مجدي إبراهيم رئيس شعبة المصورين بنقابة الصحفيين أن تغطية الجنازات تنقسم إلى ثلاثة أقسام: صلاة الجنازة في المسجد، ومراسم الدفن في المقابر، والعزاء في قاعة مناسبات أو ما يشابهها سواء إسلامية أو مسيحية.

كما تتضمن هذه الضوابط التفرقة بين الجنازة والعزاء، حيث تم التأكيد على أن تصوير الجنازات حق أصيل للصحفي/ة أو الإعلامي/ة في سبيل تأدية عمله/ا طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة للصحافة والإعلام، وهو ما يتضمن الحق في حضور المؤتمرات والجلسات والاجتماعات العامة، وإجراء اللقاءات مع المواطنين/ات، والتصوير في الأماكن غير المحظور تصويرها.

وتوضح النقابة أن تصوير الجنازة يقتصر على المشهد الجنائزي في المسجد أو الكنيسة، الذي يراعى فيه حرمة وجلالة الموت واحترام الخصوصية، ويحظر على المصور/ة والصحفي/ة التصوير في منطقة المقابر إلا بإذن مسبق من عائلة المتوفى/ة.

أما العزاء فمن حق عائلة المتوفى/ة قصر حضوره على ذويهم/ن، ويجب عليهم/ن الإعلان عن ذلك بشكل واضح، وفي موعد مناسب، **يعتبر عدم الإعلان المسبق عن منع حضور الإعلام موافقة ضمنية على قبول التغطية الصحفية.**

كما تقدمت شعبة المصورين بمقترحاتها، التي تتضمن بعض الإرشادات، التي يجب على الصحفيين/ات والإعلاميين/ات اتباعها عند تغطية الجنازات للشخصيات العامة والمشاهير بمهنية وهي:

- تصوير جنازات الشخصيات العامة كحدث بشكل عام دون التركيز على مشاعر الأفراد بشكل خاص هو عمل صحفي بامتياز، مع وجوب احترام الخصوصية.
- يمكن تصوير الأشخاص، الذين يحملون النعش دون الاقتراب منهم.
- يجب أن يراعى-تراعى المصور/ة هيبة الموقف الجنائزي في جميع تصرفاته/ا.
- عدم التحرك كثيرًا، والالتزام بالتصوير من زاوية مناسبة، والحرص على الإقلال من أي صوت يصدر عن الكاميرا أو الموبايل.
- يجب أن يكون المظهر ملائمًا للحدث، متمسًا بالوقار.
- الالتزام باحترام خصوصية أهل و أقارب المتوفي/ة، والامتناع عن دفع الميكروفون في وجوههم/ن للحصول على تصريحات صحفية دون موافقتهم/ن.
- الامتناع عن التصوير فورًا إذا بدا الضيق على أحد المتواجدين/ات، أو رفضه/ا لتضمينه/ا في أي صورة وتقبل ذلك على الفور، وعدم الإلحاح في السؤال أو مطاردة المصدر.
- التأكيد على أن الصورة الواسعة “wide angle” وليست القريبة هي الباقية، ولنا عبرة في صور جنازات جميع العظماء، الذين-اللواتي رحلوا وسجلت الصحافة جنازاتهم/ن كوثيق وتاريخ لا بد منه.
- يفضل في حالة إتاحة وجود منطقة عالية كاشفة للمشهد أن يقف المصورون/ات بعيدًا عن الحدث مع استخدام عدسات طويلة البعد البؤري.
- التأكيد على ما اتفقت عليه الجماعة الصحفية الدولية وهو احترام الخصوصية، فإذا كان محظورًا على الصحفي/ة استضافة شخص مقيد/ة الحرية، أو طفل/ة غير واعٍ-واعية أو مريض/ة غير قادر/ة على التحكم، فالأولى بنا احترام قدسية الموت، وعدم السعي لتصوير من لا يملك من أمره شيئًا.
- يحظر على المصور/ة والصحفي/ة دخول المدفن والقبر، ويجب تجريم هذا الفعل.
- الصور السيلفي (Selfie) ليست مناسبة أثناء التصوير الجنائزي، وينطبق هذا على المواطنين/ات والصحفيين/ات.

ويشير المحامي إيهاب سلام (خبير التشريعات الإعلامية) إلى بعض الإرشادات والنصائح للصحفيين/ات والمصورين/ات لحمايةهم/ن من الوقوع تحت طائلة القانون:

- القانون الدولي وجميع الاتفاقيات الدولية والدستور المصري وجميع القوانين المنظمة للإعلام تنص صراحة على احترام الخصوصية، وتجرم انتهاكها، وهي حين تحفظ حرية الرأي والتعبير تشترط بأن لا تتعدى على الحريات الشخصية.
- عدم محاسبة صحفيين/ات أو مصورين/ات قاموا بأفعال يجرمها القانون لسبب أو لآخر ليس معناه أن هذا الفعل صحيح وأنك/أنك محصن/ة ضد العقوبات القانونية.
- تصوير جثمان المتوفى/ة يدخل تحت طائلة تهمة انتهاك حرمة الموتى.
- نشر حوار دائر بين المتواجدين/ات في الجنازة من دون إذن يعد انتهاكاً للخصوصية ويعاقب عليه القانون.
- قاعة العزاء يعد - قانوناً - مكاناً خاصاً وليس عاماً، وبالتالي يقع تحت طائلة القانون كل من ينقل حديث جرى بين المعزين/ات، أو يصور بدون إذن تحت تهمة التشهير.
- يمكن تصوير النعش وحامله في جنازات الشخصيات العامة.

أخلاقيات تغطية الجنازات من وجهة نظر الخبراء الدوليين والمحليين:

اتفقت آراء خبراء التصوير الصحفي على المستوى الدولي والمحلي سواء مؤسسات أو أفراد يشغلون مناصب قيادية، ولهم باع طويل في تغطية الجنازات والمناسبات العامة على أطر أساسية من أهمها الموازنة بين احترام خصوصية الحدث ومشاعر أهل المتوفي/ة وبين مسؤولية المصور/ة الصحفي/ة وشغفه/ا لتغطية الجنازة بدافع السبق الصحفي، وفيما يلي نستعرض بعض هذه الآراء والنصائح:

1 - معهد (بوينتر للصحافة) Poynter Institute

وضع معهد "بوينتر للصحافة" Poynter Institute "ضمن مشروع أخلاقيات الصحافة عدة أسئلة تتوقف تغطية الجنازة على الإجابة عليها:

ما هو الغرض الصحفي؟

لماذا تستحق هذه الجنازة النشر؟ وما هي توقعاتك لاحتياجات الجمهور من المعرفة؟ وما

هي دوافعك لتغطية الحدث؟

من الفرد المتوفي/ة؟

هل هو/هي شخصية عامة أم لا؟

ما ظروف الوفاة؟

ما مدى الترحيب بالتغطية الإعلامية؟

كيف تتعامل مع بقية أفراد العائلة؟

وقدم المعهد بعض النصائح والإرشادات، والتي تمثلت في:

- الاستعانة بطرف آخر: مثل صديق/ة العائلة أو أحد رجال الدين، للتواصل مع العائلة للحصول على إذن.
- تقليل الضرر: كن/كوني حكيمًا/ة في اختيار الصور التي تعرضها على الهواء والصوت المصاحب للقصة إذا كان التقرير مسموعًا أو مرئيًا.
- تقليل التطفل: يمكن للأجهزة الإلكترونية، مثل الميكروفونات اللاسلكية الصغيرة والكاميرات التي تعمل في الإضاءة المنخفضة ولها عدسات زووم طويلة، أن تقلل من حاجة الصحفيين/ات إلى الاقتراب من المكالمين/ات أثناء تغطية الجنازة.
- عدم توجيه بعض الأسئلة التي من شأنها إثارة مشاعر وغضب أهل المتوفي/ة مثل "كيف تشعر"؟
- عدم أخذ الأمور على محمل شخصي.. ففي بعض الأحيان قد تمر المصادر باستجابات شخصية تجاه الصدمات وقد يكونوا غاضبين/ات أو منفعلين/ات.

- وأشار المعهد إلى أنه يمكن للصحفيين/ات أيضاً الحصول على لقطات مفيدة قبل وصول الجنازة. ويجب أن يقللوا من حركتهم الجسدية داخل محيط الجنازة والقيام بعملهم بشكل خفي قدر الإمكان، واحترام خصوصية الأقارب المتألمين/ات، والامتناع عن دفع الميكروفون في وجوههم.

٢- مدرسة التصوير الرقمي باستراليا

Digital Digital Photography School

قدمت مدرسة التصوير الرقمي باستراليا بعض النصائح للمصورين/ات لتغطية الجنازة بمهنية وكان من أهمها:

- لا تقم-تقومي بتصوير جنازة إذا كانت هذه مهمتك الأولى أو حتى الثانية في عالم الاحتراف لأن هذا الحدث يحتاج الكثير من الخبرة.
- لا يجب أن تكون/ي متواجداً/ة في نقاط محورية أو تكون/ي مصدر إلهاء عن الحدث.
- حافظ/ي على المسافة الخاصة بك وابق/ابق غير مرئي/ة.
- لا تقف/ي أمام النعش في أي وقت أثناء التصوير، مما يحجب رؤية الأشخاص الذين-اللواتي يحضرون الجنازة. وبالمثل لا تقف/ي أبداً خلف الشخص المسؤول/ة في الجنازة.
- إذا لاحظت الضيق على أحد المتواجدين/ات أو رفضه/التضمينه/ا في أي صورة تقبل ذلك على الفور وأوقف/ي تصويره/ا.
- حاول/ي التقاط لحظات القوة بدلاً من التركيز فقط على الحزن، فهذه اللحظات يمكن أن تكون لا تقدر بثمن.. لذا ابق/ي متيقظاً/ة لها.
- قد تكون اللقطات البعيدة أو الطويلة التي تتسم بالزوايا الواسعة وتلتقط مجموعات مقبولة.
- التقط/ي أجزاء من الجنازة.. لا تركز/ي كلياً أو حتى جزئياً على صور المعزين/ات أنفسهم/ن، ضع/ي في اعتبارك أيضاً عدم إظهار الوجوه.
- استخدام تقنيات التصوير مثل العزل وضبابية الحركة والأساليب المماثلة لإبقاء الوجوه مجهولة إذا لم يكن لديك إذن.
- كن/كوني سريعاً/ة عند التقاط الصور.
- احرص/ي على تقليل الضوضاء إلى الحد الأدنى، قم/قومي بإيقاف تشغيل أي أصوات تصدرها الكاميرا حيثما أمكن ذلك.

من المدن الأوروبية إلى المجتمعات القبلية.. ضوابط التصوير

يتحدث **سمير عمر** مدير مكتب قناة سكاى نيوز بالقاهرة، والذي يحمل في أرشيفه المهني عددًا من التغطيات للجنازات أبرزها جنازة الفنان الكبير أحمد زكي، وجنازة المخرج العالمي يوسف شاهين، عن ظهور "السوشيال ميديا" والمواطنين/ات الصحفيين/ات، معتبرًا أنه السبب الرئيسي من انجراف وراء "التريند".
ووجه "عمر" عددًا من الرسائل الهامة للصحفيين/ات، كان أهمها:

تصوير جنازات الشخصيات العامة كحدث بشكل عام من دون التركيز على مشاعر الأفراد بشكل مخصص هو عمل صحفي بامتياز، لكن يجب احترام الخصوصية.

لا ينبغي تصوير الأفراد بدون رغبتهم.

مراعاة السياق الاجتماعي والثقافي للحدث محل التغطية.

أن يكون مكان الصحفيين/ات هو الأقرب للتصوير، والأبعد من انتهاك الخصوصية.

لا يجب دخول المصورين/ات والصحفيين/ات إلى سرادق العزاء، ويمكن الانتظار في الساحة الخارجية.

التدريب المستمر للصحفيين/ات والمصورين/ات خاصة الشباب-الفتيات على قواعد المهنة وأخلاقياتها.

- كما قدمت المصورة تايا إيفانوفا عبر موقع Expert Photography عدة نصائح تفصيلية للصحفيين/ات المكلفين/ات بتغطية الجنازات كان من أهمها:
- التحدث إلى أسرة المتوفي/ة قبل الجنازة لمنحهم شعورًا بالراحة.
 - زيارة المكان قبل وصول الناس للتعود على الإضاءة.
 - خلال الجنازة، يجب أن تكون هادئًا/ة وغير مرئي/ة قدر الإمكان.
 - ابحث/ي عن موقع يساعدك على التقاط صور واضحة من دون إزعاج أي شخص من حولك.
 - ارتدِ ملابس داكنة مريحة ومتسقة مع الحدث.
 - اغلق/ي هاتفك الذكي أو اجعله صامتًا.
 - احرص/ي على حمل أقل عدد من معدتك حتى لا تشتت انتباهك وتتحرك/ي بسهولة "عادةً ما تكون الكاميرا والحامل ثلاثي القوائم من احتياجات مصور/ة الجنازات".

- التقط/ي الصور باحترام أثناء الجِنازة مع غالق صامت وبدون فلاش الذي يسبب ضيقًا للمتواجدين/ات.
- إذا لم تكن الإضاءة مثالية، فاستخدم/ي الـ ISO المرتفع.
- لا تتحرك/ي كثيرًا، بمجرد إيجادك زاوية، التزم/ي بها، وعندما تنتقل/ي إلى مكان آخر، تأكد/ي من انتقال الجميع إلى هناك أيضًا.
- لا تلتقط/ي الصور كل ثانية؛ هناك لحظات يتعين عليك فيها وضع الكاميرا جانبًا من منطلق الاحترام.
- لا تقم/تقومي بتصوير المتوفي/ة أبدًا.
- لا تصور/ي وجه أي شخص ما لم يطلب-تطلب منك ذلك.
- يمكنك محاولة تصوير الحضور من الخلف.
- إذا طلب منك شخص ما تصويره، اعرض/ي عليه/ا القيام بذلك بعد الجِنازة. سيمنحك هذا وقتًا كافيًا لالتقاط صورة شخصية محترمة من دون إزعاج أي شخص آخر.
- إذا كنت في مكان مزدحم بعد الجِنازة، فاستخدم/ي فتحة كبيرة مثل للتركيز على موضوعك. "f / 2.8"
- يمكن تصوير الأشخاص الذين-اللواتي يحملون النعش من دون الاقتراب منهم.
- بمجرد أن ينتهي كل شيء، يمكنك تصوير عزاء المتواجدين/ات لأهل المتوفي/ة إذا سمح/ن لك بذلك.

ويوضح الدكتور ياسر عبد العزيز، باحث في شؤون الإعلام والاتصال، أن أي ممارسة إعلامية تتمتع بدرجة مناسبة من الفاعلية والرشد تعمل ضمن منظومة من مربع به أربع زوايا رئيسية؛ حيث تختص الزاوية الأولى بمعالجة اعتبارات مُلاك وسائل الإعلام، الذين-اللواتي يجب أن يكونوا متعددين/ات ومتنوعين/ات، ويتبنون مصالح متباينة تمثل الأطراف الأساسية في الجماعة الوطنية، وتعكس مواقفها وآرائها بقدر مناسب من التوازن، طالما أن هذه المصالح مشروعة وتحظى بقدر من التأييد المجتمعي.

ووفقه، أن الزاوية الثانية تتعلق بمصالح الدولة واعتباراتها الأمنية والسياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ يشرح: "يجب أن تكون هذه المصالح، وما قد ينطوي ضمنها من محددات وقيود حاضرة ومُصانة في الأحوال كلها، فلدينا قانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الذي تم العمل فيه لحوالي ٧ سنوات، وبني على تجارب قانونية مهنية عميقة، بالتالي لدينا قوانين ونظام عام يحكمنا في الدولة".

ويستكمل "عبد العزيز" أن الزاوية الثالثة تختص باعتباريات "السوق" بما يشملها هذا المصطلح من ضرورة مراعاة احتياجات الجمهور وأولوياته، فضلاً عن القدرة على جلب الإعلانات؛ إذ تعتمد الصحافة على عوائد التوزيع والبعث والإعلان في تمويل تشغيلها، وعند تراجع تلك العوائد أو نضوبها، فإن استدامة الصحافة تصبح على المحك وتفنى، واستقلاليتها كذلك.."

“

يجب أن لا نتعالى على الصحفيين/ات الراغبين/ات في يجب أن لا نتعالى على الصحفيين/ات الراغبين/ات في الوصول إلى قصص تحظى باهتمام الجمهور (التزند)، ولا نحاول إبعادهم عن هذا الخط طالما أنهم/ن يتوسلون بالقيم والمعايير التي ندعيها لأنفسنا كصحفيين/ات ونحرص عليها.

”

يتابع: “لا يمكن أن يستقيم عمل تلك المنظومة في وجود هذه الزوايا الثلاث من دون أن تكون الزاوية الرابعة موجودة وفعالة؛ وفي هذه الزاوية ستبرز الاعتبارات المهنية أي جملة المبادئ والقواعد المهنية الضرورية لمساءلة المحتوى الذي يُقدم للجمهور، وإخضاعها للتقييم الفني، وضمان تحليها بالقدر المناسب من الامتثال لشروط المهنة كما تحددها المعايير الأكاديمية، والأدلة التحريرية، وموثيق الشرف، وكما تسهر على إنفاذها آليات التنظيم الذاتي والهيئات الضابطة المسؤولة عن متابعة الأداء الإعلامي.”

هذه الزاوية هي الضابط والحاكم للتوازن بين الزوايا الثلاث الأخرى، بحيث لا تجور الدولة على المالك/ة ولا تجور المالك/ة على السوق، ولا يجور السوق على ما عداه من فاعلين/ات في مربع الأداء الإعلامي.

التوازن الإعلامي:

بات لدينا مربع من أربع زوايا إذن، سينهض بإحداث التوازن اللازم لإبقاء الممارسة الإعلامية مهنية وفعالة وقادرة على تحقيق الأهداف من جانب، وسيضمن من جانب آخر، الحد من الممارسات الحادة وغير المهنية، عبر إحداث التوازن اللازم بين مقتضيات التعدد، والمصالح العامة، والسوق، والمعايير المهنية.

فلا تعمل الصحافة أو الإعلام سواء كان تقليدياً أو جديداً في فراغ، ولكن ضمن هذا المربع السابق ذكره، فأفضل شيء يمكن أن نفعله هو مراعاة التواجد النسبي لكل زاوية من زوايا المربع الأربعة، ماذا يعني ذلك حين نسقطه على ممارسة مهنية حادة أو مثيرة للجدل مثل انتهاك خصوصية فنانة أو تصوير جنازة والتلاعب بمشاعر ذوي المتوفي/ة أو محبيه/ا؟

كيف يساعدنا هذا المربع لفهم الممارسة؟

إن بعض الصحفيين/ات أو صناع-صانعات المحتوى يتدربون بزوايا السوق في رغبتهم/ن في التقاط بعض الصور والفيديوهات لأناس مكلومين/ات، وفي حالة إنسانية خاصة جداً، وهذا يصطدم مع قيمتين أخلاقيتين في العمل الصحفي المهني، القيمة الأولى هي انتهاك الخصوصية في الحصول على صور وفيديوهات بدون إذن، وفي مسألة قد لا تتعلق بالضرورة بالمصالح العامة وأيضاً يتعارض هذا الأمر مع قيمة أخرى وهي احترام مشاعر ذوي/ذوات وأهل المكلومين/ات بشكل عام.

البحث في المجتمعات المتقدمة.. هل من حلول؟

في المجتمعات الأكثر تقدمًا وتنظيمًا في الناحية الصحفية لا يمكن لأحد أن يمنع التصوير بشكل دائم في المجال العام، بالطبع بعض المجتمعات تمنع التصوير في قاعات المحاكم وفي الملكيات الخاصة، لكن في المجال العام مع أي شخص مشهور/ة- فمعظم الممارسات الدولية لا تحظر التصوير.

لأن الحرية مسألة ضرورية، ووضع قيود أو تسييج بعض المناطق وحظرها صحفياً مسألة يجب أن تعامل بدرجة كبيرة من الحذر، إلا في الأماكن الخاصة جداً على سبيل المثال داخل اللحد في غرفة الدفن أثناء الغسل، فهذه مناطق خاصة، لكن الجنازة نفسها مشهد عام وفي المجال العام.

فهل يترك الحبل على غاربه للسوق يفعل ما يشاء ويتقاطع مع أشكال احترام الخصوصية؟ هل نترك هؤلاء المنتسبون/ات إلى العمل الصحفي أو صانعي/ات المحتوى أو اللاهثين/ات وراء (التريند) يفعلوا كل شيء؟ بالطبع لا.

“

لدينا في العمل الصحفي والإعلامي ما يسمى بالتنظيم الذاتي (Self-regulation) كأن هناك قواعد وأصول ورقابة ذاتية

”

وما يقدمه هذا الدليل هو جزء من التنظيم الذاتي للصحافة، فنحن نناقش أنفسنا ونلزم أنفسنا بالتزامات طوعية وأخلاقية للحد من بعض الممارسات الحادة التي من الممكن أن تقضي على حرية الصحافة من جانب، وعلى أخلاقيات الصحافة من جانب آخر.

الدكتور ياسر عبد العزيز، باحث في شؤون الإعلام والاتصال، يختتم رؤيته بفكرة وجوب تأديب المتجاوزين/ات مهنيًا عبر آليات التأديب النقابية، “لا يوجد لدينا أي ذريعة لانتهاك الخصوصية إلا في حالة واحدة فقط إذا كان انتهاكها يتقاطع مع مسألة تخص الصالح العام، لكشف جريمة أو فساد حال وجود اعتبار موضوعي يشير إلى وقوعها، وما دون ذلك فلا مجال لكسر هذه القواعد المهنية والأخلاقية التي تضع الخصوصية واحترام أوقات الحزن أولوية قصوى لا حياذ عنها”.

المصور حسام دياب مدير تحرير مؤسسة أونال للخدمات الإعلامية، يشير إلى أنه منذ بداية استخدام الصورة في الصحافة حتى الآن لم تتغير الموضوعات المطلوب تصويرها من أحداث خبرية وفعاليات فنية ولقاءات حوارية ومقابلات ومهرجانات ومباريات وجنازات، وغير ذلك كثير وكثير، ولكن ما تغير عبر كل هذه السنوات هي الوسيلة والنتيجة، ما كان وما سيكون لا يتغير، ولكن الشكوى زادت نتيجة تغير الهدف من التصوير، والبحث عن الترنند والسعي وراء المال دون التمسك بالأخلاقيات.

جميعنا تربينا وزرعت فينا مجموعة من القيم والمبادئ التي تتيح لنا التعامل مع ما يحيط بنا من بشر وما نتعرض له من مواقف حياتية مختلفة هذه القيم هي جزء مهم من تربيتنا، وبدونها ستتحول حياتنا إلى غابة،

بالإضافة لذلك هناك ما يسمى بأخلاقيات المهنة، تلك الأخلاقيات ليست شيئاً نولد معه.. أو يعلمنا إياه آبائنا ومعلمينا (وإن كانت في أغلب الأحيان تتفق معها)، بل هي مبادئ مكتوبة ومتعارف عليها ويجب أن يطلع عليها كل مصور/ة.

وقد وضعت جمعية المصورين الصحفيين الوطنية (NPPA) بالولايات المتحدة الأمريكية.
National press Photographers Association كود لأخلاق مهنة التصوير الصحفي، ليسير عليه كل مصور/ة صحفي/ة.

بينما يميل "دياب" إلى نصائح مركز جي تراباني لأن المشكلة الأساسية في وقتنا الحالي ليست مصدرها المصور/ة الصحفي/ة، ولكن ما يطلق عليه في الوقت الراهن في زمن هيمنة السوشيال ميديا بصحافة المواطن.

لقد قفز عدد سكان مصر بالداخل إلى أكثر من 106 ملايين نسمة بزيادة قدرها 250 ألف نسمة خلال 72 يوماً، وكشفت بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن وصول حجم الاشتراكات بالهاتف المحمول في مصر 103.77 مليون مشترك بنهاية الربع الأول من العام الحالي بمعدل زيادة سنوية 4.6 مليون مشترك جديد في خدمات المحمول خلال عام.

كل من يحمل تليفون محمول -كما نعلم- تحول إلى مصور/ة، ومن هنا تأتي الشكوى، ونحن نحاول إيجاد حلول للعشوائية التي تحدث، وبالتأكيد ليس منها السعي لمنع التصوير، فمن المعلوم أن للجمهور الحق في المعرفة لذلك تظل الإجابة عن سؤال لماذا تصور وماذا تصور؟ هي المنهج وطريقة التفكير التي يجب أن تدور في خلد كل من قرر/ت التصوير.

ماذا تصور وكيف تصور؟.. هو أمر يحدده غرضك من التصوير ولمن تقوم/ي به، عندما تقوم/ي بتصوير الآخرين من البشر فلا تتعامل معهم كأنهم أشياء.

لا تلتقط/ي صور الناس، بل بـ"تقديم" صورة عنهم.

لا تظهر/ي الناس على أنهم غير مهمين أو لا قيمة لهم، ليكون هدفك إظهار "الضعف" نفسه وليس الضعفاء.

تجنب/ي اقتحام خصوصية الآخرين ما لم يكن هناك داع اجتماعي ملح.

بذات الوقت.. تعرف/ي على حياة الناس الخاصة بشجاعة، تخيل/ي بأنك تقوم/ين بتصوير جماعة مقربة من أهلك.

أشرف طلعت زميل الجمعية الملكية البريطانية للتصوير الصحفي والوثائقي FRPS يشير إلى واحدة من أكثر المواقف التي يغفلها بعض المصورين/ات هو التصوير أوقات الصلوات في المساجد والكنائس، فالمتعارف عليه المنع البات في جميع أنحاء العالم أن يقف شخص يصور آخر يصلي واقفًا/ة أمام وجهه/ا بشكل مباشر؛ يقول: "يجب اختيار زاوية جانبية لتصوير المصلين بزاوية ٤٥ درجة، (٤/٣ الوجه) أو زاوية ٩٠ درجة".

بينما يقدم المصور خالد الفقي، كبير مصوري وكالة ماتريكس الأمريكية، بعض الإرشادات لتصوير الجنازات منها:

- يجب الوصول إلى مكان الجنازة قبل وصول النعش على الأقل بساعة، ودراسة مكان دخول وخروج النعش لأنه الصورة الرئيسية.
- ارتداء ملابس داكنة مراعاة لشعور الأهالي.
- محاولة الصعود لمكان عالٍ، والتصوير بعدسة مقعرة ولا داعي للتقريب من الأهالي.
- مراعاة مشاعر أقارب المتوفي/ة، وتصويرهم عن بعد، وإذا تم المنع لابد من احترام رغبة أهالي المتوفي/ة .

إسماعيل عبد الكريم عضو مجلس نقابة الصحفيين السويديين، في إشارته إلى تغطية الجنازات بالسويد، يقول: "إذا كانت الجنازة ملكية فيسمح فقط للتلفزيون ورايو السويد وبعض من الصحفيين/ات المسجلين/ات لتغطية أخبار القصر والعائلة الملكية من داخل القصر، أما خارج القصر فمسموح لكل الصحفيين/ات، بل وأيضا لكل من متواجد/ة بالشارع من الجمهور بالتصوير".

وبالنسبة إلى الجنازات الأخرى سواء مشاهير أو مواطنين/ات، فإنه يخصص للصحفيين/ات مكانًا محددًا كي يتمكنوا من مباشرة عملهم/ن بكل أريحية، ويروي موقف ذاتي: "عن نفسي قمت بتصوير الملك في اليوم الوطني داخل القصر بتصريح خاص وخارج القصر بدون تصريح، وأحب التأكيد أن وعي الشعب وثقافته واحترام خصوصية الآخر هو العامل الأكبر، لأن السويد شعبها في غاية الرقي والتحضر".

بينما أضاف عزت السمري كبير مصوري الجمهورية بالإسكندرية، أنه يجب الأذن بالتصوير من العائلة، شريطة أن يكون التصوير عن بُعد وليس بالموبايل الذي يُرفع في وجوه المعزين/ات كما رأينا في فعاليات سابقة، فلا بد من مراعاة المشاعر الإنسانية في أكثر اللحظات خصوصية وقدسسية "لحظات الحزن".. يجب استخدام الكاميرات الاحترافية حتى يتأكد أصحاب العزاء بأن المصور/ة محترف/ة، "فالموبايل يقدم صورة سلبية عن الصحفي/ة، والجريدة أو الموقع الذي أرسل المصور/ة للتغطية".

هناك أماكن ذات طبيعة خاصة وعادات مختلفة، -سيناء نموذجًا- وعنها يحدثنا المراسل الصحفي، أحمد أبو دراع، يشير إلى كونها تنتمي للمجتمعات القبلية، ما يصعب المهمة على أي مصور/ة، يقول: "في سيناء عادات وتقاليد مختلفة عن باقي محافظات الجمهورية، وخاصة في نطاق مدينتي رفح والشيخ زويد؛ فالمجتمعات هناك قبلية، تُجرم تصوير المرأة بشكل عام، ومن ثم في المناسبات سواء الأفراح أو الجنازات على حد سواء".

ويوضح المراسل الصحفي من سيناء، أن فكرة تصوير المناسبات "فرح/جنازة" نفسها ممنوعة، إلا في حالات نادرة يتم قبلها استئذان صاحب المناسبة، يضيف: "يحدث هذا في جنازات أو حفلات زفاف المشاهير في سيناء، بحيث يمكن أن يتم التنسيق مع أصحاب المناسبة".

وعن خبرته الشخصية في التصوير في سيناء، يقول: "نحن نعاني من تصوير المناسبات ولولا معرفتهم بنا جيدًا لما سمحوا لنا بالتصوير، وبخاصة في مدن بئر العبد، ورفح، والشيخ زويد، ووسط سيناء، لأن عادات وتقاليد هذه المدن عادات بدوية يُمنع فيها تصوير السيدات".

وينصح المراسل الشاب، المصورين/ات الراغبين/ات في إنتاج تقارير مصورة عن سيناء، بأهمية التنسيق القبلي مع أصحاب المناسبة، وفي حالة عدم التنسيق لا بد أن يكون مع المصور/ة شخص من داخل المدينة يساعده/ا في الحركة تفاديًا للعواقب الاجتماعية والمخاطر. ويقترح: "أرجح أن تكون المصورة امرأة في المناسبات، لأن هذا من الممكن أن يساعدها في تصوير العنصر النسائي، لكن ذلك لا يمنع التنسيق مع أصحاب المناسبة".

الأمر لا يختلف كثيرًا في صعيد مصر، وتحديدًا بالأقصر، يقول المصور رضوان أبو المجد، إن تصوير الجناز في صعيد مصر ليس بالأمر اليسير، وذلك بسبب العادات والتقاليد المتوارثة فتصوير الجناز حتى في الحوادث، هو أمر محظور، ومن النادر أن يستطيع المصور/ة التنسيق مع أفراد من عائلات الموتى أو الضحايا حتى لو كان هؤلاء الأشخاص من المثقفين الذين يعرفون قيمة الصورة، ولديهم ثقافة بصرية، يقول: "تغلب الطبايع الاجتماعية والمتوارثة عن أي قناعات أخرى".

ووفق رضوان أبو المجد فإن ذلك يسري على المصورات من النساء، وعلى جناز النساء بوجه خاص، مضيفًا بأن "تصوير طقوس الدفن في داخل الجبانات هو أمر ممنوع، حيث يتفرغ أهل الميت لقراءة القرآن والدعاء والتسبيح والتكبير، ولا يقبلون أي تصوير أثناء تلك الطقوس المتوارثة على مر الأزمنة".

أما الجنازات التي يسهل تصويرها هي جنازات الشخصيات المعروفة من المشاهير أو الساسة وغيرهم، بجانب جنازات الشهداء ممن سقطوا في معارك الدولة ضد الإرهاب، حيث يسهل تصوير تلك الجنازات التي ينظر الكثيرين لتصويرها بنظرة فخر واعتزاز، ويقول: "ذلك يسري على الأقصر وأسوان ومختلف محافظات الصعيد".

وينصح رضوان أبو المجد، بأخذ كل الحيطة والحذر عند القيام بالتصوير في مواكب الجنائز، وأن يسعى-
تسعى المصور/ة للتعرف على أحد الشخصيات القريبة من أهل المتوفي/ة أو أحد من ذوي النفوذ ممن يكون
لهم رغبة في تصوير الجنازة، أو لديهم ثقافة بصرية تجعلهم يشجعون على تصوير الجنائز، لمساعدة المصور/ة
على القيام بعمله/ا.



المحور الثالث :

صور صحفية من جنازات مشاهير
عبرت عن التاريخ الإنساني والثقافي
للشخصيات



مرشيد من جنازة كوكب الشرق أم كلثوم عام ١٩٧٥، حيث قام المصور باختيار موقع عالٍ بعد دراسة خط سير الجنازة. وأمكنه تصوير مرشيد خالد تحتل فيه صورة أم كلثوم حجمًا كبيرًا كبصمة واضحة توثق الجنازة.



مشهد من جنازة السنديلا سعاد حسني عام ٢٠٠١، حيث اختار المصور نقطة عالية توضح الزحام الشديد يظهر إحاطة الجثمان بألاف المعجبين/ات.



في مايو ٢٠١٦ أعلنت شركة "مصر للطيران" عن تحطم طائرة تابعة لها، أقلعت من مطار شارل ديغول في باريس باتجاه مطار القاهرة وعلى متنها ٦٦ راكبًا لقوا مصرعهم.

ثم أعلن المخرج عثمان أبو لبن عبر حسابه الشخصي بموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، عن وفاة ٤ من أفراد عائلته في حادث الطائرة المنكوبة لافتًا إلى أن موعد صلاة الغائب غدًا في مسجد السلطان الحسين شارع العروبة.

أثيرت وقتها العديد من التكهنات بأن الحادث إرهابي، وعلى إثر ذلك هرع الكثير من الإعلاميين/ات إلى المسجد لتغطية الجنازة التي كانت الموقف الوحيد القادر على التعبير عن الحادث نظرًا لصعوبة توفر صور للحطام.

قام مصوري/ات القنوات العربية بنقل صلاة الجنازة على الهواء مباشرة، وكانت كشافات إضاءة المحطات التلفزيونية تعلن عن وجود الإعلام بوضوح بدون أي ممانعة من ذوي الضحايا المكلمين/ات.

كنت واحدًا من المصورين في هذا المشهد المأساوي، والتقطت هذه الصورة لإمام المسجد "الشيخ سيد عبد الباري، معزيًا ومواسيًا طارق أبو لبن الذي فقد عددًا من أفراد عائلته في الطائرة، ثم انتشرت الصورة على أوسع نطاق وسط اتهامات بعدم مراعاتي للخصوصية"

وكانت هذه بعض التساؤلات التي أثارت، وأجبت عليها:

هل كنت سأعطي الجنازة لو كان نفس المفقودين ارتقوا بسبب مرض أو حادث سيارة أو وفاة طبيعية؟
-قطعاً لا

هل هذه الصورة مهمة للجمهور للتعبير عن حجم وفداحة حادث الطائرة والذي يعتقد أن يكون بسبب ارهاب؟
-قطعاً نعم

هل هذه الصورة بها انتهاك للخصوصية أو تم تصويرها خلسة؟
قطعاً لا، لأنها على إضاءة كاميرات المحطات التي تنقل نقل حي ومباشر وكافة الموجودين/ات يعلموا بوجود المصورين/ات، ولم يتم إبداء أي اعتراض في موافقة ضمنية مقدماً وإلا كنت غادرت المسجد فوراً.

(تصوير عمرو نبيل لووكالة أنباء أسوشيتدبيرس)





في فبراير ٢٠١٧ جنازة الشيخ عمر عبد الرحمن (الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية) حيث اخترت نقطة عالية مع استخدام عدسة (Wide) لتحقيق صورة توضح حجم الجماهير تارة و عدسة (Tele) لتوضيح الالتفاف حول النعش تارة أخرى. وتفاديا للاحتكاك والزحام اذا كنت على ارض المشهد.



مشهد من جنازة الفنانة رجاء الجداوي عام ٢٠٢٠، كما هو واضح بالصورة ارتداء بعض المصورين ملابس لا تلائم ألوانها المشهد الجنائزي، وأيضا قطع الطريق بالميكرفون أمام الفنانة دينا.



ممشاهد من جنازة نجم البوب الأمريكي مايكل جاكسون ٢٠٠٩، حيث اهتم المصور بانفعالات الجمهور حاملين صور الفنان، وأيضا التزاحم حول عربة نقل النعش.

توصيات لتعزيز أخلاقيات المهنة في تصوير الجنازات والمناسبات العامة:

إن حرية المصور/ة في تغطية الجنازات ليست مطلقة، بل تخضع لمعايير أخلاقية وضوابط وسياسة المؤسسات الصحفية، وتتفق مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، ولتعزيز هذه الأخلاقيات، يجب تحفيز المصورين/ات الصحفيين/ات على الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والشفافية في عملهم، وذلك من خلال عدة توصيات نذكر منها:

للمصورين/ات:

الالتزام بالتشريعات والمبادئ الخاصة بتغطية الجنازات واحترام القواعد الأخلاقية وخصوصية الحدث طبقاً للأعراف الخاصة بكل مجتمع.

اتباع الإرشادات العامة ولا سيما من المصورين/ات الكبار المتواجدين/ات في موقع الجنازة.

البحث المستمر والتطوير الذاتي في التصوير الصحفي بوجه عام، وتصوير الجنازات والمناسبات العامة بشكل خاص.

عدم الانجراف إلى السبق الصحفي والترند، وانتهاك خصوصية الآخرين/ات.

الالتزام بالمبادئ والقواعد الأخلاقية أثناء ممارسة العمل الصحفي، وتحري الصدق والأمانة في تقديم المعلومات والصور، والتأكد من صحة المعلومات.

تجنب تحريف الحقائق وعدم التلاعب بالصور، ونشر صور مسيئة.

الامتناع عن توجيه الكاميرا نحو المشاهد الصادمة أو العنيفة بدون ضرورة.

للمؤسسات الصحفية :

عدم تكليف المصورين/ات المبتدئين/ات بتصوير الجنازات.

عقد دورات تدريبية وورش عمل مستمرة حول أهمية الالتزام بالأخلاقيات والنزاهة في تغطية الجنازات والمناسبات العامة للمشاهير وذوهم/ن، ومراعاة حقوق الأفراد والخصوصية.

تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على المصداقية والثقة بين المصور/ة الصحفي/ة والمشاهير والشخصيات العامة.

تطوير آليات للرقابة والمراقبة من نقابة الصحفيين، وتفعيل لوائح العقوبات تجاه المخالفين/ات لضمان احترام حقوق وخصوصية الأفراد.

تشجيع التواصل المستمر بين المصورين/ات الصحفيين/ات الشباب-الشابات، وبين ذوي/ذوات الخبرة حول القضايا الأخلاقية ومشاركة التجارب والتحديات التي يواجهونها في ممارسة مهنتهم/ن.

عقد ندوات ولقاءات موسعة تتناول جوانب الأخلاقيات المهنية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لتبادل الخبرات والرؤى الفكرية، والمساهمة في تطوير المهارات الأخلاقية للمصورين/ات الصحفيين/ات، وكيفية التعامل مع الأخلاقيات في مختلف سياقات ومواقف التصوير.

إنشاء المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي
لعرض ومناقشة مبادئ الأخلاقيات في التصوير الصحفي،
وأهميتها في بناء الثقة بين المصورين/ات والجمهور.

بناء مبادرات عملية تمكن المصورين/ات الصحفيين/
ات من التفاعل مع التحديات الأخلاقية المعقدة التي قد
تواجههم/ن في مهنتهم/ن، وتطوير قدرتهم/ن على اتخاذ
قرارات مناسبة وإجراءات تصحيحية تعكس المصداقية
والنزاهة في العمل الصحفي.

التوعية بأهمية التواصل بين المصورين/ات الصحفيين/
ات في مختلف أنحاء العالم عبر منصات التواصل
الاجتماعي والمنتديات الحوارية المختلفة، لمناقشة
القضايا الأخلاقية التي يواجهها الصحفيون/ات في
عملهم/ن، وتبادل الخبرات والمعرفة.

وضع أدلة وأكواد واضحة تحكم عمل المصورين
الصحفيين/ات، وتشجيعهم/ن على الالتزام بمعايير
الجودة والأخلاقيات في تقديم المعلومات والصور
المنشورة، على أن يتم تحديثها سنويًا لتواكب التغيرات
المستمرة.

باختصار، يتطلب تعزيز الأخلاقيات في التصوير الصحفي للجناسات والمناسبات العامة للمشاهير وذويهم/ن
جهودًا مشتركة من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المصورين/ات الصحفيين/ات أنفسهم/ن،
والمؤسسات الإعلامية والمجتمع بأسره.

من خلال توفير التدريب والتثقيف المستمر وتبادل المعرفة، يمكننا خلق بيئة تصوير صحفي أخلاقي تعزز
الثقة والمصداقية في صناعة الأخبار، وتحافظ على حقوق الأفراد والمجتمع.

المراجع :

زين الدين أحمد- الموت بين المجتمع والثقافة -. 2024

صنع الله ابراهيم - يوميات الواحات – ٢٠٢٢

ليلى عبد المجيد, د. . التنظيم التشريعي والقانوني للإعلام التقليدي والإلكتروني- ٢٠٢١ م

الدليل الإعلامي هو دليل إلكتروني للصحافة الجديدة وأخلاقيات الإعلام، أنتجته المؤسسة بتمويل من وزارة MDC ومركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت KVS الفنلندية للتعليم المستمر الشؤون الخارجية الفنلندية.

عمرو أحمد الأنصاري، «دليل الصحفيين والإعلاميين لتغطية الجنازات بمهنية»، شبكة الصحفيين الدوليين (IJNet)، ٢٠٢١.

(Mäenpää, 2022) . Jenni Mäenpää , 2022 · Jenni Mäenpää, PhD, is a photojournalism researcher from the University of Helsinki, Finland.

Diana Bossi ،RMIT Uninversity, 2023. Journalists on Instagram: Presenting professional identity and role on image-focused social media. Journalism Practice practice and ethics of journalism for Adults

Dr Remigius N Nwabueze is a full Professor of Law, based at Southampton Law School, England.

(Nwabueze & Hancock, 2022).

Hoy, W. G., 2021. Do funerals matter?: The purposes and practices of death rituals in global perspective

Baylor University. As a Clinical Professor of Medical Humanities

Silva, M. F. S. & Eldridge II, S., 2020. The ethics of photojournalism in the digital age. academia.edu

Mäenpää, J., 2023. Photojournalists as NGO advocates: Balancing between two realities. Research handbook on visual politics.

Jenni Mäenpää



المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

عن المؤسسة

بيت خبرة مستقل، ومتخصص في قضايا الصحافة والإعلام، يعمل على حماية حرية التعبير، وتعزيز مهنية وسائل الإعلام، وتطوير بيئتها التشريعية والمؤسسية في مصر، مع إيلاء اهتمام خاص بالعدالة الجنديرية ودور الإعلام في دعم مسارات التنمية المستدامة.

منذ بدء نشاطه عام ٢٠١٣، يدعم المرصد حق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في بيئات عمل آمنة ومستقرة، من خلال تطوير بدائل للسياسات العامة، وتقديم مقترحات تشريعية، وإطلاق أنشطة مناصرة قائمة على الأدلة، وتنفيذ برامج تدريب، وبناء قدرات مهنية متخصصة، إضافة إلى رصد الانتهاكات وتوثيقها، وتقديم الدعم القانوني المرتبط بممارسة العمل الصحفي والإعلامي، وحفظ الذاكرة المهنية.

ينتج المرصد معرفة معاصرة ومحدثة تسهم في تطوير بيئات العمل الإعلامي، وتعزيز الاكتساب المستمر للمهارات، وتقوية قدرة العاملين/ات في المجال على مواجهة التحديات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية والبيئية، والتعامل مع التحولات المتسارعة في مجال حرية التعبير وصناعة الإعلام، كما يعمل على دمج المقاربة الجنديرية في السياسات والممارسات الإعلامية، ودعم الأصوات المهمشة، وتعزيز دور الإعلام كأداة للتنمية والتمكين المجتمعي، وترسيخ المعايير المهنية والأخلاقية في العمل الصحفي والإعلامي.

يتعاون المرصد مع الجهات الحكومية والتشريعية، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ذات الصلة، وهو مسجل برقم ٥٨٠٥ لسنة ٢٠١٦، وفقاً لقانون تنظيم العمل الأهلي المصري.